مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

11 سبتمبر 2023

خمس طرق ربما يزيد بها الغرب الضغط على الاقتصاد الروسي

أتلانتك كاونسل
براين اوتول ودانيال فرايد

بغداد_ عرصات الهندية _ مجاور السفارة الصينية
hcrsiraq@yahoo.cpm
Www.hcrsiraq.net
+96478102340002

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

خمس طرق ربما يزيد بها الغرب الضغط على الاقتصاد الروسي

أتلانتك كاونسل
براين اوتول ودانيال فرايد

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

11سبتمبر 2023

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

أعلن البنك المركزي الروسي عن إجراءات جديدة لتسريع بيعه للعملة الأجنبية عشرة أضعاف لدعم الروبل المتذبذب. ورغم أن انخفاض سعر صرف الروبل منذ الغزو الروسي الكامل لأوكرانيا يشكل مؤشرا غير كامل على الصحة المالية الحقيقية، فلا أحد يستطيع أن ينكر أن العقوبات المالية التي فرضها الغرب، وضوابط التصدير، وغير ذلك من التدابير الاقتصادية كان لها تأثير كبير على الاقتصاد الروسي. حيث تتزايد مشاكل الاقتصاد الكلي في روسيا مع استمرار انخفاض عائدات التصدير - وخاصة الهيدروكربونات - وتركيز اقتصادها الداخلي بشكل متزايد على الإنتاج في زمن الحرب على حساب التنمية الاقتصادية الحقيقية.

ولكن هل يمكن أن يستمر هذا ؟ فمع فرض عقوبات أكثر صرامة، تكثفت جهود التهرب الروسية. ولزيادة الضغط على نظام الرئيس الروسي فلاديمير بوتن، أو حتى للحفاظ على هذا الضغط بينما تعمل موسكو على تحسين تدابير التهرب، سيحتاج الغرب إلى تكثيف العقوبات وغيرها من أدوات فن الحكم الاقتصادي. وإن الاقتصاد الكلي الروسي المتداعي والمجال السياسي المحلي غير المستقر، في أعقاب الانقلاب الفاشل لمؤسس مجموعة فاغنر يفغيني بريجوزين ووفاته اللاحقة، قد يغري صناع السياسة الغربيين لاغتنام الفرصة لضرب بوتين ومراكز قوته بشكل أكبر من التوازن.
وتشكل تدابير فن الحكم الاقتصادية هذه مجرد وسيلة سياسية واحدة من عدة طرق في الحرب ضد العدوان الروسي - بما في ذلك الدعم العسكري والاقتصادي والدبلوماسي لأوكرانيا - ومن غير المرجح أن تفرض بمفردها انسحاب روسيا من أوكرانيا على المدى القريب. لكنها يمكن أن تسبب مشاكل للنظام الروسي ، بما في ذلك تناقص الإنتاج في زمن الحرب.

فيما يلي خمسة مجالات أساسية يمكن فيها زيادة تكثيف الضغط الاقتصادي:
1-زيادة إنفاذ ضوابط التصدير
مباشرة بعد أن بدأت القوات الروسية غزوا شاملا لأوكرانيا في 24 فبراير 2022، فرضت الولايات المتحدة أكثر ضوابط التصدير شمولا ضد روسيا منذ نهاية الحرب الباردة. وقد فعلت ذلك بالشراكة مع مجموعة السبع ومجموعة من الدول الأخرى ، معظمها أوروبية ولكن بما في ذلك كوريا الجنوبية وأستراليا وتايوان أيضا. وتشمل أهداف الضوابط بشكل خاص عناصر التكنولوجيا الفائقة،

مثل الرقائق الدقيقة، و"نطاقا واسعا من العناصر التي تسعى روسيا إلى تعزيز طموحاتها الاستراتيجية"، وفقا لوزارة التجارة الأمريكية، الوكالة الرائدة في تنفيذ ضوابط التصدير وإنفاذها. وتضيف وزارة التجارة أن النقص "سيضعف بالتالي القطاعات الصناعية الرئيسية في البلاد.

ومن الصعب المبالغة في تقدير اتساع نطاق ضوابط التصدير المفروضة، حتى لو كانت غالبا ما تحصل على فاتورة ثانية في وسائل الإعلام للعقوبات المالية والحد الأقصى لأسعار النفط. وكما وصفها مساعد وزير التجارة الأميركي السابق كيفن وولف في مايو/أيار: "لم يتبق سوى القليل للسيطرة عليه بخلاف المواد التجارية الأساسية، وحتى العديد من هذه العناصر أصبحت خاضعة لضوابط الولايات المتحدة وحلفائها إذا كانت من النوع الذي يمكن إعادة توظيفه لمساعدة آلة الحرب الروسية".

فالقواعد ، حتى المتعددة الأطراف ، شيء واحد. وان الإنفاذ الفعال هو شيء آخر. وتكثر التقارير عن وصول التكنولوجيا والسلع المحظورة إلى روسيا من خلال مخططات متقنة لبلدان ثالثة للتهرب من ضوابط التصدير. وإن وقف هذه القنوات غير المشروعة يتطلب عمالة مكثفة، وقد كثفت إدارة بايدن جهودها لمواجهة التحدي. ومنذ فبراير 2023 ، زاد مكتب الصناعة والأمن التابع لوزارة التجارة الأمريكية ووزارة العدل الأمريكية من تعاونهما لاستهداف التهرب المتمركز في الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يسافر كبار المسؤولين الأمريكيين حول العالم لتحذير الحكومات لتجنب أن تصبح نقاط عبور للتجارة غير المشروعة.

وهذه خطوات جيدة، ولكن على عكس العقوبات المالية التي تعمل كعنق زجاجة في عدد صغير نسبيا من المؤسسات المالية العالمية الكبرى، فإن مصدري السلع منتشرون على نطاق أوسع، والأهم من ذلك، أنهم لم يخضعوا لنفس وهج الإنفاذ الأمريكي المكثف مثل القطاع المصرفي. وسيتطلب الإنفاذ الأكثر فعالية مزيدا من الطموح والاستثمار الكبير في الهياكل الأساسية القائمة لتنسيق وإنفاذ مراقبة الصادرات في جميع بلدان مجموعة السبع الصناعية .

والواقع أن مجموعة ("لجنة التنسيق") القديمة من الحكومات التي دعمت ضوابط التصدير ضد الاتحاد السوفييتي أثناء الحرب الباردة تشكل سابقة لمثل هذا التنسيق الدولي. فبعد الحرب الباردة ،

توسعت لتشمل روسيا وأصبحت ترتيب فاسينار. وقد تسعى الولايات المتحدة وشركاؤها إلى إحياء آلية تنسيق مراقبة الصادرات الموجهة ضد روسيا في البيئة العالمية الحالية. ويمكن أن تكون لجنة التنسيق2.0 بمثابة مجموعة دائمة لتطوير توافق في الآراء بشأن قيود التصدير ووسائل مكافحة التهرب عبر الدول الشريكة. ومن المرجح أن تركز هذه الآلية على وضع وإنفاذ معايير مشتركة بشأن جوانب مراقبة الصادرات على الصعيدين الوطني والدولي. وهذا النوع من نهج تسوية الملعب من شأنه أن يجعل مكافحة التهرب مهمة أبسط مما هي عليه اليوم.

وعلى سبيل المثال ، يتم استيعاب مبادئ "اعرف عميلك" في الصناعة المصرفية. ومن المنطقي بالنسبة لوزارة التجارة الأميركية، التي راجعت نهجها في الإنفاذ في السنوات الأخيرة، أن تكون أقرب إلى تلك التي يتبعها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأميركية، أن تطبق مفاهيم مماثلة على مصنعي التكنولوجيا الفائقة، ووكلاء الشحن، وشركات التأمين، وغيرهم في سلسلة التوريد. ويمكن مواءمة هذه المعايير بين الدول ذات التفكير المماثل من خلال آلية تنسيق نشطة.

وغالبا ما تقول إنها تفرض تعزيز امتثال الآخرين ، ويمكن لوزارة التجارة الأمريكية اتباع نهج مماثل من خلال إجراءات الإنفاذ ضد الشركات والوسطاء والوسطاء ومختلف الميسرين الذين يظهرون إهمالا لتثبيط الآخرين. ويمكن تنسيق تبادل المعلومات حول التهرب والإنفاذ، الجاري بالفعل بين الولايات المتحدة والشركاء الرئيسيين، على أساس منتظم.

وإن ضوابط التصدير ضد روسيا لن تكون محكمة الإغلاق أبدا؛ بل إنها لن تكون محكمة الجزاء أبدا. فبعد كل شيء ، خصصت وكالة التجسس السوفيتية ، التي نشأ فيها بوتين ، قسما كاملا من الوكالة لسرقة التكنولوجيا الغربية. لكن الإنفاذ الكامل لا يجب أن يقف في طريق التنفيذ الجيد. وإن الاحتكاك وعدم الكفاءة والنفقات الإضافية المترتبة حتى على ضوابط التصدير غير الكاملة لها تأثير كبير، وخاصة على اقتصاد مثل اقتصاد روسيا الذي تحرمه طبيعته الفاسدة من أعلى إلى أسفل من القدرة على الصمود.

Mobile: 00964 - 7810234002
Baghdad - Aljadiriyah - P O. Box: 2405
E-mail: hcrsiraq@yahoo.com
العنوان: العراق ـ بغداد ـ الكرادة ـ عرصات الهندية ـ مجاور السفارة الصينية
بغداد الجادرية صندوق بريد 2405
Website: http://www.hcrsiraq.net

2-تشديد سقف أسعار النفط

في سبتمبر 2022 ، اطلق تدبيرا جديدا يهدف إلى تقليل إيرادات روسيا من مبيعات النفط مع الحفاظ على إمدادات النفط الروسي لتجنب النقص وصدمات الأسعار.حيث يتم فرض سقف أسعار النفط من خلال التهديد بحرمان دول السبع الصناعية من الشحن والتأمين والخدمات المالية لأي مبيعات نفط روسية أعلى من سقف سعر ستين دولارا للبرميل. وفي البداية، تم رفض سقف الأسعار باعتباره غير قابل للتطبيق من قبل المحللين المتشككين والمديرين التنفيذيين لشركات الطاقة، وغالبا ما يكون ذلك بالسخرية. ولكن حتى الآن - وعلى الرغم من الادعاءات العديدة بالغش - يبدو أن الأهداف عالية المستوى لسقف الأسعار قد عملت على النحو المنشود: فقد انخفضت عائدات النفط الروسية بشكل كبير - بسبب مزيج من عوامل الاقتصاد الكلي الخارجية، والنفور من المخاطرة في السوق، وسقف أسعار ودون صدمة كبيرة في الأسعار

وعلى الرغم من التأثير على الإيرادات الروسية، تشير التقارير الأخيرة إلى أن تطبيق سقف الأسعار يخضع للاختبار مع ارتفاع أسعار الطاقة العالمية. وفي الواقع، تجاوز متوسط سعر النفط الخام الروسي مؤخرا سقف الستين دولارا للبرميل، ويقال إن روسيا تحاول التحايل على الحد الأقصى من خلال تضخيم تكاليف الشحن. وقد زعم مسؤولو وزارة الخزانة الأميركية من قبل أنه في غياب التعديلات، تميل فعالية الضغوط الاقتصادية إلى الضعف بمرور الوقت. فإذا أرادت الولايات المتحدة وشركاؤها إبقاء الضغط على الاقتصاد الروسي ثابتا في المستقبل، والقيام بذلك دون ارتفاع أسواق الطاقة العالمية، فإن إحدى الطرق هي التركيز على جهود الإنفاذ التي تستهدف الغش في سقف الأسعار.

ويمكن أن تشمل هذه الجهود إجراء تحقيقات مع سماسرة النفط والشاحنين ومقدمي خدمات التأمين لمعاملات النفط الروسية. وهذه الجهات الفاعلة أكثر عرضة للالتزام بقيود سقف الأسعار ، وقد أوضحت لهم السلطات الغربية أن التهرب من خلال أسعار الشحن غير السوقية هو انتهاك لأحكام الملاذ الآمن للحد الأقصى للأسعار. ويمكن للسلطات الغربية أيضا أن تكون مثالا على الغشاش في سقف الأسعار من خلال فرض عقوبات على شركة شحن تتحايل على الحد الأقصى،

Mobile: 00964 - 7810234002
Baghdad - Aljadiriyah - P O. Box: 2405
E-mail: hcrsiraq@yahoo.com
العنوان: العراق ـ بغداد ـ الكرادة ـ عرصات الهندية ـ مجاور السفارة الصينية
بغداد الجادرية صندوق بريد 2405
Website: http://www.hcrsiraq.net

على الرغم من أن مثل هذا الإجراء قد يخيف الآخرين الذين يعملون ضمن سقف الأسعار لإزالة المخاطر من معاملات النفط الروسية وأخذ المزيد من الإمدادات عن غير قصد من السوق أكثر مما ينوي الغرب.

ويمكن للدول أيضا استهداف الجهود الروسية لجمع ناقلات النفط التي تعمل خارج القيود من خلال حظر مثل هذه السفن من مياهها لأنها تحتفظ بتأمين غير كاف أو عن طريق فرض عقوبات صريحة على الشركات الوهمية الروسية التي تشتري هذه "السفن الأشباح" والسفن نفسها.

فقد دعا العديد من المراقبين، بما في ذلك السفير الأمريكي السابق لدى روسيا مايكل ماكفول، إلى خفض سقف الأسعار لزيادة الضغط على الاقتصاد الروسي. ويبدو الضرر الذي قد يلحقه مثل هذا الإجراء بالاقتصاد الروسي الذي يكافح بالفعل تحت وطأة انخفاض عائدات النفط والغاز واضحا. ومع ذلك، من المرجح أن تزن الولايات المتحدة أي إجراء من هذا القبيل مقابل مخاطر سحب المزيد من المنتجات الروسية عن غير قصد من أسواق الطاقة العالمية التي تواجه بالفعل طلبا أعلى وأسعارا متزايدة.

وتضمنت المرحلة الأولى من العقوبات بعد غزو روسيا لأوكرانيا عام 2014 قيودا على تكنولوجيا إنتاج النفط المتطورة المصممة لتقييد التطوير الروسي للقدرة المستقبلية مثل الصخر الزيتي وأعماق البحار واحتياطيات القطب الشمالي. ولم يتم تضمين تطوير الغاز في المستقبل بشكل صريح ولكن كان من المفترض أن يكون هدفا أيضا. ولا يزال استهداف الغاز استراتيجية ممكنة، ولكن مرة أخرى، لا يزال إنفاذ هذه العقوبات وتوسيع نطاقها (على سبيل المثال، لتشمل المشاركة اليابانية في تنفيذ القيود) من التحديات الرئيسية .

وتمكنت العديد من الدول الأوروبية من فطام نفسها عن الكثير من الغاز الروسي عبر الأنابيب - بولندا بعد جهد منهجي وناجح وألمانيا على أساس طارئ. ومع ذلك، لا تزال الواردات الأوروبية من الغاز الطبيعي المسال الروسي مرتفعة. وكما هو الحال مع النفط، فإن التحدي الذي يواجه صناع السياسة الغربيين في ملاحقة الصادرات الروسية هو كيفية إيجاد توازن بين الضغط على الأرباح الروسية واستقرار الأسعار العالمية. . ونظرا لتقديرات الولايات المتحدة بأن غير الروس سوف يصبحون أكثر وفرة في العامين المقبلين في تصدير الغاز المسال ، فإن التحرك ضد الصادرات الروسية قد يكون هدفا لعقوبات الطاقة في الأمد المتوسط، وليس هدفا قصير الأجل.

3-الاستفادة من احتياطيات النقد الأجنبي الروسية المجمدة لإعادة إعمار أوكرانيا

في فبراير 2022 ، شلت الدول مجموعة السبع ما يقدر بنحو 360 مليار دولار من احتياطيات النقد الأجنبي الروسية المحتفظ بها في ولاياتها القضائية ، مع ما يزيد عن 200 مليار دولار في أوروبا. لقد كانت واحدة من أجرأ ضربات الضغط الاقتصادي ضد روسيا التي تم القيام بها حتى الآن. ومنذ ذلك الحين، ناقشت الحكومات في مجموعة السبع ما إذا كانت ستستخدم هذه الأصول لإعادة إعمار أوكرانيا.

ويشير المدافعون إلى أن أوكرانيا بحاجة ماسة إلى الأموال. ومن شأن استخدامها أن يخفف العبء على أوروبا والولايات المتحدة ومصادر الدعم الأخرى، ويمكن تبريره بموجب القانون الدولي. وقد جادل المتشككون بأن الأساس القانوني لمصادرة هذه الأصول مشكوك فيه وأن القيام بذلك من شأنه أن يشكل سابقة خطيرة.و يبدو أن إدارة بايدن منقسمة حول مسألة ما إذا كان سيتم استخدام هذه الأصول، ويبدو أن الاتحاد الأوروبي يعارض، على الأقل في الوقت الحالي. وأصدرت بيانا محايدا نسبيا في قمتها في طوكيو في مايو أيار بأن احتياطيات روسيا من النقد الأجنبي ستظل ثابتة حتى تدفع روسيا ثمن الأضرار التي سببتها لأوكرانيا.

وحتى مع استمرار المناقشة، يبدو أن هناك زخما يتراكم على جانبي الأطلسي، بما في ذلك بين الأعضاء المؤثرين في الكونجرس الأميركي، لاستخدام الأصول الروسية بشكل ما للمساعدة في إعادة بناء أوكرانيا.وإن الآثار المباشرة على روسيا من حرمانها الدائم من هذه الأصول قد لا تؤثر على موسكو على المدى القصير إلى المتوسط. وربما اعتبرتها روسيا ضائعة على أي حال. ولكن الآثار الرمزية المترتبة على الاستيلاء على أكثر من نصف الأصول السيادية الروسية لتعويض ضحية الحرب غير القانونية التي تشنها روسيا سوف تكون هائلة. وعلاوة على ذلك، فإن توجيه الأموال الروسية إلى أوكرانيا يمكن أن يخفف من نقطة الضغط الرئيسية على الحكومات الغربية، التي زاد الكثير منها من إنفاقها لتوفير الأموال والأسلحة لكييف. قد تكون هذه القضية محفوفة بالمخاطر القانونية ، لكن من غير المرجح أن تختفي.

4-متابعة (واقتلاع) المال

منذ عام 2014، استهدفت العقوبات الغربية الدائرة الداخلية الفاسدة لبوتين. فقد تم تجميد أصول بعض المقربين من بوتين، بل ومصادرتها. لكن الكشف عن الأصول الروسية المخفية - الخاصة والمرتبطة بالدولة - لا يمكن أن يتم ببساطة عن طريق مطاردة الأشخاص الخاضعين للعقوبات.

وإن استخدام القنوات المالية الفاسدة لإخفاء الثروة الشخصية في الخارج وإخفاء سيطرة الدولة على الأصول الأجنبية هو سمة عمل للكرملين، أكبر في عهد بوتين ولكنه سبقه. وان أحد الجوانب هو إخفاء الثروة الشخصية من قبل الأوليغارشية الروسية، والمقربين من بوتين، ويقال إن بوتين نفسه. والسبب الآخر هو استخدام الأموال الروسية لشراء الشركات الأجنبية، سواء لإخفاء الثروة أو السيطرة على الشركات الأوروبية أو غيرها بعيدا عن الأنظار.

وكانت التشريعات واللوائح الرامية إلى خلق قدر أكبر من الشفافية في النظام المالي العالمي الذي يهيمن عليه الغرب قيد المناقشة لعقود في فرقة العمل الحكومية الدولية للعمل المالي وفي منتديات أخرى ، وأسفرت عن تقدم في تشريعات تحديد الملكية النفعية والقضاء على تقنيات التعتيم المالي مثل الأسهم لحاملها. ولكن هناك مجالات أخرى حددها دعاة الشفافية والتي لم تصبح بعد قانونا في الولايات القضائية الكبرى مثل الولايات المتحدة. حيث تتمثل إحدى الأفكار في توسيع نطاق تنظيم مكافحة غسيل الأموال ليشمل الوسطاء الماليين غير المصرفيين مثل المحامين والمحاسبين والشركات العقارية. قد يجد المدافعون عن تدابير الشفافية هذه مشرعين متعاطفين في العواصم الغربية يرغبون في الاستفادة من أدوات الشفافية لمكافحة روسيا.

5-فرض حظر مالي كامل (مع اقتطاعات)

في أعقاب غزو روسيا لأوكرانيا عام 2014، مضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وأعضاء آخرون في مجموعة السبع بحذر نظرا لحجم القطاع المالي الروسي - وهو الأكبر على الإطلاق الذي استهدفه نظام العقوبات - ولم يصل إلى حد حظر العقوبات الكاملة ضد البنوك الحكومية الروسية الكبرى. وفي عام 2022 ، فرضت الولايات المتحدة ودول أخرى عقوبات حظر كاملة على أكبر البنوك الحكومية والخاصة في روسيا ، بما في ذلك سبيربنك القوي للدولة وبنك ألفا المملوك للقطاع الخاص.

وفي فبراير 2023، في الذكرى السنوية الأولى للغزو، فرضت الولايات المتحدة والشركاء الغربيون عقوبات على غالبية البنوك الروسية المتبقية من أي حجم حقيقي أو مع روابط دولية. وفي حين أن عددا قليلا من البنوك الروسية الأصغر حجما لا تزال قادرة على التعامل مع الغرب، فإن النظام المالي الروسي ليس بعيدا عن الحظر المالي.

Mobile: 00964 - 7810234002
Baghdad - Aljadiriyah - P O. Box: 2405
E-mail: hcrsiraq@yahoo.com
العنوان: العراق ـ بغداد ـ الكرادة ـ عرصات الهندية ـ مجاور السفارة الصينية
بغداد الجادرية صندوق بريد 2405
Website: http://www.hcrsiraq.net

ومع ذلك، قد يشعر صانعو السياسة الغربيون بالقلق من أن أكبر البنوك الروسية تخفي معاملاتها الخاصة بين تلك التي تجريها البنوك الروسية غير الخاضعة للعقوبات، وهو اتجاه تم تسليط الضوء عليه في إجراء العقوبات في فبراير 2023. وبالنظر إلى التدابير المكثفة المعمول بها بالفعل، يمكن لصناع السياسات أن يحكموا على أن فرض حظر مالي رسمي على روسيا هو خطوة تالية تدريجية ولكنها فعالة - وليس الإجراء الذي يدمر الاقتصاد العالمي كما كان سيبدو في عام 2021.

ومن المرجح أن يكون أي حظر مالي من هذا القبيل مصحوبا باقتطاعات. بادئ ذي بدء، يكاد يكون من المؤكد أن سقف الأسعار سوف يبقى، مما يسمح لروسيا بالاحتفاظ بعائدات صادرات النفط. كما سيتم اقتطاع الغذاء والدواء والسلع الطبية، كما هو الحال بالنسبة لجميع برامج العقوبات الغربية الشاملة الأخرى. وقد تكون هناك مجالات أخرى من التقاطع الاقتصادي الغربي مع روسيا تتطلب بعض الاستثناءات لحظر مالي واسع النطاق، مثل الحفاظ على براءات الاختراع والتحويلات المالية.

ومع ذلك، من المرجح أن يؤدي الحظر المالي الرسمي إلى عزل الاقتصاد الروسي بشكل أكبر، وربما تكون رمزيته أقوى من التأثير الفعلي. ومن المؤكد أنه سيسهل إنفاذ الجزاءات القائمة وضوابط التصدير. فمن الأسهل، على سبيل المثال، بالنسبة لسلطات الإنفاذ أن تلغي كل التمويل الذي يشمل روسيا وجميع الصادرات إلى روسيا (باستثناء عمليات اقتطاع محددة) بدلا من مجرد أنواع معينة من الصادرات التي تندرج تحت رموز منتجات محددة.
فإذا تم فرض حظر مالي كامل، فمن المرجح أن تسعى روسيا إلى التخفيف من تأثيره باستخدام العملات من غير اعضاء مجموعة السبع ، مثل اليوان الصيني أو الروبية الهندية. ومع ذلك، من المرجح أن يكون نجاح روسيا محدودا لأن هذه العملات مفيدة بشكل رئيسي للمشتريات فقط من الصين أو الهند، وليس في الأسواق العالمية.و إن قضايا الحصول على موافقة عالمية تتجاوز الغزو ستكون معقدة، خاصة مع عدم رغبة الكثير من "الجنوب العالمي" الجماعي في إدانة بوتين بسبب الغزو. ومع ذلك، فإن الضغط الإضافي على الاقتصاد الروسي يجعل هذا الإجراء خطوة تالية قابلة للتطبيق.

لقد تفاخر بوتين بأن الاتحاد السوفيتي تمكن من إدارة وجود اقتصادي قائم على الاكتفاء الذاتي بشكل عام ونجا من العقوبات الغربية المفروضة لسنوات عديدة. ويبدو هذا تشبيها غير حكيم ، بالنظر إلى تدهور اقتصاد الاتحاد السوفيتي بدءا من أواخر سبعينيات القرن العشرين التي ساعدت على التعجيل بانهيارها. فالضغط الاقتصادي المستمر مع مرور الوقت سوف يضعف النظام البوتيني تماما كما أضعف النظام السوفياتي، مع التحولات السياسية ربما دراماتيكية مثل تسعينيات القرن العشرين في وقت مبكر.

Mobile: 00964 - 7810234002
Baghdad - Aljadiriyah - P O. Box: 2405
E-mail: hcrsiraq@yahoo.com
العنوان: العراق ـ بغداد ـ الكرادة ـ عرصات الهندية ـ مجاور السفارة الصينية
بغداد الجادرية صندوق بريد 2405
Website: http://www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،2006-11-18 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

2405

hcrsiraq

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية